E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1997/5/Add.1
16 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الخامسة والثلاثون
٢٥ شباط/فبراير - ٦ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية

المسائل والاتجاهات والنهج الجديدة الناشئة، والأنشطة البرنامجية للأمانة العامة واللجان الإقليمية المتصلة بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك حالات فئات محددة

تقرير الأمين العام

إضافة

أنشطة الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦

* E/CN.5/1997/1.

050297 040297 97-01303

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٣
أولا - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٢ - ١٥	٣
ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية	٢ - ٥	٣
باء - الشباب	٦	٤
جيم - الشيخوخة	٧ - ١٢	٤
دال - المعوقون	١٣	٦
هاء - دور الأسرة في عملية التنمية	١٤ - ١٥	٦
ثانيا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٦ - ٤٠	٧
ألف - برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية للمنطقة	١٦ - ٢٢	٧
باء - الشباب	٢٣ - ٢٥	٨
جيم - الشيخوخة	٢٦ - ٣٠	٩
دال - المعوقون	٣١ - ٣٦	١٠
هاء - تنمية الموارد البشرية	٣٧ - ٤٠	١٢
ثالثا - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤١ - ٤٨	١٣
ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية	٤١ - ٤٤	١٣
باء - الشباب	٤٥ - ٤٦	١٤
جيم - دور الأسرة في عملية التنمية	٤٧ - ٤٨	١٥
رابعا - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٤٩ - ٥٧	١٥
ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الصحية	٤٩ - ٥٤	١٥
باء - الشباب	٥٥	١٧
جيم - دور الأسرة في عملية التنمية	٥٦ - ٥٧	١٧
خامسا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٥٨ - ٧٦	١٨
ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية	٥٨ - ٦٩	١٨
باء - المعوقون	٧٠ - ٧٢	٢١
جيم - دور الأسرة في عملية التنمية	٧٣ - ٧٦	٢١

مقدمة

١ - واصلت اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ الاضطلاع في مناطق اختصاصها بمتابعة أنشطة المؤتمرات الدولية وتنفيذ برامج العمل الدولية في مجال التنمية الاجتماعية. وتلقت هذه الأنشطة زخما جديدا تولد عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، ومتابعات السنة الدولية للأسرة. واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ستقوم اللجان الإقليمية بعقد اجتماعات رفيعة المستوى و/أو اجتماعات لأفرقة الخبراء وتنظيم مناسبات أخرى ذات صلة لتقييم أنشطة متابعة المؤتمر. وسوف يولى اهتمام خاص لتعزيز السياسات والبرامج المعنية بتخفيف حدة الفقر ومواجهة العواقب الاجتماعية للتكيف الهيكلي وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية. وسيجري أيضا الاضطلاع في إطار اختصاصات هذه اللجان بأنشطة تتعلق بالمعوقين ومنع الجريمة والطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

أولا - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

٢ - تتشابه المشكلات الاجتماعية التي تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الاقتصادات السوقية في عدة نواحي مع مشكلات الاقتصادات المتقدمة في أوروبا الغربية التي تنهض حاليا بعملية لإعادة تشكيل هياكل اقتصاداتها تتسبب في آثار عميقة في أحوال العمالة وفي الأشكال الحالية للحماية الاجتماعية. وبناء على ذلك، قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع الحكومة الفرنسية وبدعم من الجماعة الأوروبية، بتنظيم حلقة عمل في باريس في يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حول موضوع "السيطرة على الآثار الاجتماعية للتغير الهيكلي".

٣ - واستهدفت الحلقة دراسة أثر التغير الهيكلي على العمالة وتنقّل العمال وآليات سوق العمل، ودراسة أهداف نظم الحماية الاجتماعية وأشكالها والطريقة التي تدار وتمول بها؛ وتدارس أشكال التعاون بين الدولة والشركاء الاجتماعيين والمجتمعات المحلية ووكالات الرعاية الاجتماعية التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في معالجة الآثار الاجتماعية للتغير الهيكلي.

٤ - وتشمل الأنشطة الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتصلة بالتنمية الاجتماعية، الأعمال التي تضطلع بها الشعبة الإحصائية التابعة للجنة في ميدان تعدادات السكان والمساكن. وتقوم الشعبة حاليا بإعداد مجموعة توصيات مشتركة بين اللجنة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بشأن تعدادات السكان والمساكن الذي سيجرى في المنطقة في سنة ٢٠٠٠. وستكون هذه التوصيات جاهزة لاعتمادها في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالمؤشرات والأطر الاجتماعية، يشارك مؤتمر

الإحصائيين الأوروبيين، من خلال الشعبة الإحصائية التابعة للجنة في أعمال فريق سيينا الذي يتعامل مع مسائل الرصد الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي والعلاقات الحكومية الدولية والحركية في المجال الاجتماعي وإدماج طوائف الأقليات.

٥ - ويعقد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين اجتماعات دورية بخصوص الإحصاءات المتعلقة بالجنسين لتعزيز جمع البيانات الموزعة حسب الجنس وتقييم البُعد المتعلق بنوع الجنس في عدة مجالات، مثل العمل غير المأجور والصحة والتوظيف والأحوال المعيشية والشيخوخة. كما أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥ منشورا بعنوان "المرأة والرجل في أوروبا وأمريكا الشمالية". وفيما يتعلق بموضوع الهجرة تشارك اللجنة في تحضير مجموعة جديدة لمشاريع الإحصاءات الدولية للهجرة بالاشتراك مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية. وتتولى أمانة اللجنة أيضا إصدار المنشور السنوي المعنون "إحصاءات المساكن والمباني في أوروبا وأمريكا الشمالية" وفي الوقت ذاته تدرج في حوليتها الاحصائية السنوية المعنونة "اتجاهات سائدة في أوروبا وأمريكا الشمالية" ملفات اجتماعية عن البلدان الخمسة والخمسين الأعضاء في اللجنة.

باء - الشباب

٦ - تضطلع اللجنة في إطار برنامجها المتعلق بالسكان بدراسة استقصائية في ١٩ من دولها الأعضاء ومعها نيوزيلندا، تتناول الرجال والنساء الذين تبلغ أعمارهم ٢٠ سنة أو تزيد. وعلى أساس استبيان مشترك يحوي مجموعة لوقائع التاريخ الشخصي للأفراد، مثل تجربة اختيار شريك الحياة والإقدام على الزواج وقرارات إنجاب الأبناء وترك منزل الأبوين، سيجري تعزيز الدراسة المتعلقة بتقصي الآثار الناجمة عن مختلف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية على التجارب الحياتية للأفراد في فترتي الشباب والمراهقة. وعلى أساس البيانات التي جرى تجميعها، ستتضمن الموضوعات البحثية الأنماط المختلفة لمغادرة منزل الأبوين والأثر الناجم عن تفكك الأسرة على سلوك الاقتران في الجيل المقبل، والمبادرات الجنسية وممارسات منع الحمل المتبعة في سنوات المراهقة.

جيم - الشيخوخة

٧ - استكمل في عام ١٩٩٦ مشروع اللجنة ذو السنوات الأربع المدعوم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وعنوانه "ديناميات شيخوخة السكان في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا". وسوف يسهل المشروع البحوث التي تتناول الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان المسنين في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي سياق المشروع، وعلى أساس جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ١٩٩٠، جُمعت طائفة من مصنفات البيانات التفصيلية غير الشخصية القابلة للمقارنة عبر البلدان سيجري الاستعانة بها في دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان المسنين في بلدان مختارة في منطقة اللجنة. وسوف تشمل المواضيع البحثية التي تجري دراستها مسائل من قبيل، الحالة بالنسبة لمشاركة المسنين في القوة العاملة؛ والأحوال الاقتصادية

وأنماط التنقل بالنسبة للمسنين، والترتيبات المعيشية التي تمسهم؛ والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمسنين المقيمين في مؤسسات الرعاية، ومقارنتهم بالمسنين غير القاطنين في هذه المؤسسات. وينتظر أن يؤدي المشروع إلى زيادة الوعي لدى صانعي القرار والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال، وتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بصياغة وتقييم البرامج والسياسات التي تستهدف كبار السن. وشاركت في هذا المشروع البلدان الأربعة عشر التالية وهي: الاتحاد الروسي، استونيا، بلغاريا، تركيا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سويسرا، فنلندا، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - وفي إطار المشروع المنوه إليه أعلاه، نظمت أمانة اللجنة حلقة عمل عن الحماية الاجتماعية والفقر والمسنين المهددين، شاركت فيه رابطة المتقاعدين الأمريكية. وكانت هذه الحلقة الدراسية جزءا من الأنشطة التي اضطلع بها في سنة ١٩٩٦ أيضا بوصفها السنة الدولية للقضاء على الفقر، وشكلت نشاطا تحضيريا لكل من السنة الدولية لكبار السن (١٩٩٩)، وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). واستهدفت حلقة العمل تحديد استراتيجيات لتأمين الدخل في مرحلة الشيخوخة، والتركيز على تخفيف حدة الفقر بين كبار السن في الفئات المهددة. وغطى برنامج الحلقة أربعة مواضيع رئيسية هي: القضايا المفاهيمية المتعلقة بالفقر في مرحلة الشيخوخة؛ المرأة بوصفها إحدى الفئات المهددة والعملية المعروفة باسم تأنيث الفقر؛ والقضايا المحددة المتعلقة بالفقر لدى الفئات الأخرى المهددة؛ والمعوقون والأشخاص الوحيدون؛ وسبل تهيئة بيئة تمكينية لتحسين أحوال المسنين.

٩ - وشارك في الاجتماع الذي استغرق يومين تسعة وسبعون شخصا من ١٨ بلدا يمثلون الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وتعتبر حلقة العمل تلك الثانية التي تنظم مشاركة بين أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ورابطة المتقاعدين الأمريكية، وكانت الأولى قد تناولت الأنشطة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٠ - ووضعاً بعين الاعتبار التغيرات السكانية الحاسمة التي تجتازها بلدان اللجنة حاليا وتنطوي على تحديات غير مسبوقة للسياسات العامة، خاصة في ضوء الحاجة إلى حماية رفاه مجموعات المسنين والمعوقين والعجائز الوحيدات بمختلف طوائفهم، وتأمين دخولهم، تتزايد الحاجة إلى القيام عن كثب برصد حالة المسنين المهددين وتزويد صناع القرار ببيانات وتحليلات دقيقة ومكتملة عنهم.

١١ - وفي هذا الصدد، ناقش الاجتماع وأقر إطار عمل مفاهيمي عام يغطي مجالات مثل، صكوك السياسات العامة؛ وصعوبات قياسات الفقر بين المسنات والفئات المهددة؛ وتهيئة البيئات التمكينية؛ وقضايا التأمينات الاجتماعية ودور القطاع الخاص والقطاع الخيري والحكومة. وجرى تحديد أولويات للعمل العاجل تتضمن ضرورة وضع منهجيات لقياس فقر المسنين والمسنات والفئات الأخرى ورصده وتحليله باستخدام بيانات أولية وثانوية؛ وتعزيز إنشاء شبكات وطنية ودولية للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والعلماء وصناع القرار المهتمين بتعزيز جمع البيانات المشتركة؛ والجهود

المبذولة في مجال البحوث وتحليل السياسات؛ والإقرار بدور الكبار في الأسرة وفي الاقتصاد غير الرسمي؛ وتعزيز مشاركة الرجال والنساء في المسؤوليات الأسرية وعلى وجه الخصوص في الاهتمام بالمعـُولين واعتماد برامج تسهل إعادة إدماج المعوقين في المجتمع.

١٢ - وحث الاجتماع الحكومات على التأهب لملاقاة مجتمع من الشائخين في المستقبل، وأن تتسلح إزاء ذلك بالنظر إلى كبار السن باعتبارهم موردا محتملا لمجتمعاتهم وأن تعمل من أجل التخطيط لإعادة إدماجهم في سوق العمل أو كمتطوعين في القطاع الاجتماعي. وجرى أيضا تشجيع الحكومات على أن تقوم بصورة دورية بمراجعة النظم العامة للمعاشات التقاعدية للمسنين والتأكد من توافق معايير الأهلية وآليات التمويل مع الهيكل الديمغرافي وأحوال سوق العمل والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في بلدانها.

دال - المعوقون

١٣ - نفذت أمانة اللجنة برنامجا عمليا عن المعوقين يتعلق بهندسة إعادة التأهيل، وصدر عن الموضوع منشور جرى تعميمه في أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

هاء - دور الأسرة في عملية التنمية

١٤ - اكتمل في عام ١٩٩٦ مشروع آخر للجنة مدته أربع سنوات حصل على دعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان "الدراسات الاستقصائية للخصوبة والأسر في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا". وقد أجريت هذه الدراسات على أساس استبيان موحد حوى أسئلة عن مختلف الأحوال الشخصية التي مرت بحياة الأفراد مثل تجارب الطفولة والاقتران والتعليم والعمل. وانتهت البلدان العشرون المذكورة فيما يلي من استكمال العمل الميداني المتعلق بالاستبيان وهي: اسبانيا، استونيا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وربما تقوم بلدان عديدة أخرى بدراسات استقصائية مماثلة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٨، قد تكون على الأرجح جزءا من الجولة الثانية للدراسات الاستقصائية للخصوبة والأسر.

١٥ - وفي إطار مشروع آل إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بعنوان "السلوك الجنسي والصحة الإنجابية وتنظيم الخصوبة" تستكمل أمانة اللجنة حاليا أعمال الحفظ للملفات الموحدة لبيانات الدراسات الاستقصائية للخصوبة والأسر وتقوم بأعمال التبويب المعتادة التي تكفل قابلية البيانات للمقارنة الدولية، وتؤمـّن ارتفاع مستواها وسهولة وصول الباحثين إليها. وعلاوة على ذلك يقوم الخبراء حاليا بإعداد دراسات قطرية في هذا المجال. وفي السنوات القليلة القادمة ينتظر أن تقوم مجموعة مختارة من البحـّاثة بإجراء دراسات مقارنة كجزء من برنامج بحثي شامل بدأ تنفيذه في أواخر عام ١٩٩٦. وينتظر أن يقدم المشروع إسهاما رئيسيا للمعارف المتصلة بالموضوع وأن يكون مصدرا مهما لمعلومات صنـّاع القرار في المجالات المتصلة

بالتغيرات المستمرة الحاصلة في مجال الأسرة؛ والصلات المتبادلة بين العمل والتعليم وإنجاب الأبناء؛ والمعارف والممارسات المتعلقة بوسائل منع الحمل؛ وغير ذلك من المواضيع.

ثانيا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية للمنطقة

١٦ - عبَّر برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية للمنطقة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ للأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (مانيلا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) عن توافق الرأي الحاصل في المنطقة حول أولويات التنمية الاجتماعية والضرورات السياسية والبرنامجية المتعلقة بها. وقد أضفت لجنة التنمية الاجتماعية مزيدا من الدعم على برنامج العمل للمنطقة في قرارها ٤/٥١. وينصب تركيز البرنامج في المقام الأول، على تخفيف حدة الفقر الذي ينظر إليه باعتباره أحد الويلات الرئيسية التي تقوض رفاه أعداد كبيرة من السكان في المنطقة وتخفض نوعية حياتهم.

١٧ - وتركز أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الأنشطة التي تضطلع بها لتنفيذ قرار لجنة التنمية الاجتماعية ٤/٥١ على توفير المساعدة التقنية للأعضاء والأعضاء المنتسبين لدعم جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف ومقاصد برنامج التنمية للمنطقة. ويجري في الوقت الراهن الاضطلاع بأنشطة لدعم المبادرات الوطنية عن طريق إجراء بحوث في مجال السياسات العامة وتحليلات برنامجية تنفذ على أساس قطري، والاضطلاع بدراسات دون إقليمية وإقليمية ومشاريع بيانية؛ وتبادل الخبرات والتجارب عن طريق تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبية؛ وتقديم خدمات استشارية لدعم أنشطة التنمية الاجتماعية؛ وتبادل الموظفين وتهيئة فرص التدريب من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وغاية هذه الأنشطة هي تحديد الفقر المدقع واستهدافه، وتعزيز التقييم الاجتماعي للبرامج الإنمائية الرئيسية، وتحسين القدرات الوطنية والأطر المؤسسية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

١٨ - وعـُقدت في بانكوك في آذار/مارس ١٩٩٦ حلقة عمل إقليمية عن "المبادئ التوجيهية لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ". وفي متابعة للحلقة، يجري إعداد منشورين، يتعلق أحدهما بالمسائل المتصلة بالسياسات والبرمجة ويقدم الثاني مبادئ توجيهية عن الصياغات المتكاملة للسياسات والبرامج الوطنية التي تكفل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

١٩ - وركـَّز العددان ٣٤ و ٣٥ من "الرسالة الإخبارية للتنمية الاجتماعية" على موضوعي الإدماج الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر، على التوالي، وجرى إصدارهما وتوزيعهما. وتحدد شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧ لتوزيع العدد ٣٦ من الرسالة الإخبارية الذي يركـّز على توسيع نطاقات التوظيف. وبهذا يكون العددان ٣٤ و ٣٦

قد خُصصا للقيام من منظور إقليمي باستعراض المواضيع الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ووردت في برنامج عمله بالتفصيل.

٢٠ - وأولي اهتمام خاص لتنفيذ برنامج العمل للمنطقة وتعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر عن طريق تعزيز الضمان الاجتماعي. وعُقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ اجتماع لفريق خبراء معني بزيادة فرص الضمان الاجتماعي للفقراء، صدرت في أعقابه وعُممت وثيقة بعنوان "نحو كفالة الضمان الاجتماعي للفقراء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" (ST/ESCAP/1673) تشمل دراسات وتوصيات عن الخيارات البديلة لبرامج السياسات العامة الرامية إلى تعزيز الضمان الاجتماعي للفقراء.

٢١ - وعملا بقرار لجنة التنمية الاجتماعية ٤/٥١، وقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، ستعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ للتنمية الاجتماعية. وقد عرضت الفلبين استضافة المؤتمر في مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وأنشئت شبكة لمراكز التنسيق الحكومية لتقديم المساعدة في الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية للمؤتمر.

٢٢ - وتخطط أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعقد اجتماع لفريق خبراء في أيار/مايو ١٩٩٧، وإجراء مشاورات رسمية إقليمية لكبار المسؤولين في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وسيجري أيضا إيفاد سلسلة بعثات استشارية وعقد عدة حلقات عمل وطنية عن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية للمنطقة. وسوف يسهم ذلك في مساعدة بلدان مختلفة في أنحاء المنطقة في إنجاز العمليات التحضيرية للمؤتمر الوزاري. ولتسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الوزاري، سيعقد في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ محفل للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، أصدرت أمانة اللجنة وثيقة بعنوان "تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" (ST/ESCAP/1625).

باء - الشباب

٢٣ - في سياق متابعة برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، عقدت اللجنة في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ اجتماع آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية البشرية للشباب. ونظم هذا الاجتماع بالتعاون مع اتحاد شباب عموم الصين واستعرض حالة الشباب في المنطقة ودرس السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالشباب في ضوء خطة عمل جاكرتا بشأن تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وصيغت في الاجتماع سلسلة من التوصيات في مجال التعاون الإقليمي تتعلق بتنمية الموارد البشرية ذات الأولوية

للشباب. وشكّل تقرير الاجتماع وتوصياته مـُدخلا مهماً قدمته المنطقة إلى محفل الشباب العالمي التابع للأمم المتحدة المعقود في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٢٤ - وفي مناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب، أختير لجائزة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٥ موضوع "تنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز العمل المنتج للشباب". واختارت هيئة محكمين مكونة من خبراء دوليين مركز العمل والبحث في الميدان الاجتماعي، المعروف باسم كلية بيرفوت، ومقره تيلونيا بولاية راجستان بالهند، للفوز بجائزة عام ١٩٩٥. وجرت مراسم تسليم الجائزة في أثناء انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتمنح هذه الجائزة سنويا كوسيلة لتشجيع البحوث النموذجية والانجازات الإبداعية الأخرى في مجال تنمية الموارد البشرية.

٢٥ - ويمثل تدريب معلمي الشباب، من أجل كفالة المشاركة الشبابية في عملية التنمية، عنصرا أساسيا مستمرا في عمل اللجنة. وفي عام ١٩٩٦، عـُقدت سلسلة من تسع حلقات عمل وطنية ضمت كبار مقرري السياسات المتصلة بالشباب وقادة ومدربي الشباب من أجل تقديم مساعدة في بناء القدرات المحلية على تعزيز المشاركة الاجتماعية البناءة للشباب. وعلى أساس الخبرة المكتسبة من حلقات العمل الوطنية ستعقد حلقات دراسية دورية عن تنمية الموارد البشرية للشباب يمكن أن تتخذ نموذجا بدئيا لبرامج التدريب الوطنية الموجهة إلى الموظفين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية الضالعين في تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مهارات شباب الريف.

جيم - الشيخوخة

٢٦ - يثير التحرك السريع لمجتمعات آسيا والمحيط الهادئ، نحو الشيخوخة واقترانه بزيادة نسبية وزيادة مطلقة للمسنين في عدد السكان قلقا على كبار السن في المنطقة، ومن ناحية أخرى، أصبحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على شيخوخة السكان تشكل تحديا متزايدا للمجتمعات في جميع أنحاء منطقة اللجنة.

٢٧ - واستجابة من أمانة اللجنة لضرورة بذل جهد متضافر لمعالجة مشكلة الشيخوخة، قدمت إلى الحكومات الأعضاء مساعدة في وضع سياسات وطنية شاملة في مجال الشيخوخة محورها اتباع تدابير مستمرة للتهيؤ على مدى العمر لمرحلة الشيخوخة. وعلى أساس طائفة من الدراسات البحثية أجريت في مجموعة مختارة من البلدان واستعراض إقليمي للوضع فيما يتعلق بالتهيؤ المستمر في المنطقة لمرحلة الشيخوخة، صيغ إطار للسياسات العامة لضبط عملية وضع السياسات والبرامج الوطنية في هذا المجال. ويغطي هذا الإطار نطاقا من الشواغل تتراوح بين تأمين الدخول وكفالة العمل إلى توفير الرعاية الصحية والتعليم والإسكان. وفي أعقاب مشاورات للخبراء عن الموضوع، اعتـُمد الإطار في اجتماع لكبار المسؤولين معني بوضع إطار عام لسياسات التهيؤ على مدى العمر لمرحلة الشيخوخة، عـُقد في بانكوك في أيار/مايو

١٩٩٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أُصدرت ووزعت وثيقة تستعرض قضايا كبر السن بعنوان "التهيؤ على مدى العمر لمرحلة الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ" (ST/ESCAP/1684).

٢٨ - وبغية زيادة وعي الجماهير بالمسائل الرئيسية المتصلة بالشيخوخة، قامت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ باستكمال المنشور المعنون "البليوغرافيا المشروحة لقضايا السياسات والبرامج في مجال الشيخوخة" (ST/ESCAP/1471). وتوسيع نطاقه، وهو المنشور الذي صدر لأول مرة في عام ١٩٩٤. وقدمت اللجنة خدمات استشارية إلى اجتماع إقليمي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضايا الشيخوخة والمسنين، بما في ذلك التهيؤ على مدى العمر لمرحلة الشيخوخة.

٢٩ - وفي إطار الموضوع الأعم المتعلق بالتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتخفيف حدة الفقر في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وعملا بقراري الجمعية العامة ٥٥/٤٧ و ١٤١/٥٠ بشأن الإعلان والاحتفال بسنة ١٩٩٩ باعتبارها السنة الدولية لكبار السن، وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٣ بشأن تعزيز الآليات الوطنية في مجال الشيخوخة، استهلت أمانة اللجنة مشروعا يتعلق بوضع سياسات وبرامج لصالح كبار السن. وتضمنت أنشطة المشروع حلقة عمل عن التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لصالح المسنين، عُقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وضم الاجتماع المنظمات غير الحكومية في المنطقة لتبادل الخبرات فيما بينها فيما يتعلق بالعمل لصالح كبار السن ومناقشة سبل ووسائل تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية العاملة لمنفعة المسنين. وسيجري النظر مليًّا في هذه التوصيات في محفل يُعقد في تموز/يوليه ١٩٩٧ يحضره ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٣٠ - وفي معرض الجهود المستمرة التي تبذلها أمانة اللجنة لتعزيز ووضع السياسات والبرامج لصالح كبار السن، تقوم في الآونة الحالية بإعداد دليل لمراكز التنسيق الوطنية المعنية بالشيخوخة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ودليل عن المنظمات غير الحكومية النشطة في التعامل مع كبار السن في المنطقة؛ وببليوغرافيا للولايات الدولية والإقليمية والوثائق ذات الصلة المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن. ومن المتوخى نشر هذه الوثائق في كتاب مرجعي عن الشيخوخة وكبار السن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

دال - المعوقون

٣١ - أعربت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن تأييدها لأهداف وتوصيات تنفيذ برنامج العمل لعقد المعوقين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ١٩٩٣-٢٠٠٢، بما في ذلك أبعاده المتعلقة بالجنسين. ووقّعت إحدى وثلاثون حكومة في المنطقة على الإعلان المتعلق بالمشاركة والمساواة الكاملتين للمعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أسفرت الجهود التي بذلتها أمانة اللجنة عن اتجاه عدة حكومات إلى القيام في الوقت الحالي بوضع تشريعات وطنية عن العجز، في حين يقوم بعضها بتطبيق تشريعات من هذا القبيل بالفعل. كذلك، يولى اهتمام متزايد للتدابير الرامية إلى تحسين فرص وصول المعوقين إلى الخدمات والهياكل الأساسية المتاحة

لعامة الجمهور، بما في ذلك وسائل النقل العام والاتصالات والتعليم وتنمية المهارات والتوظيف. ودعما لعقد المعوقين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التزم عدد من الحكومات الأعضاء في اللجنة بأنشطة للتعاون الإقليمي تركز على تعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات والتعاون المشترك على المستوى الوزاري، ورصد ما يحرز من تقدم في هذا الميدان. ومن ناحية أخرى، زادت معدلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز التطوير التنظيمي وزيادة مشاركة المعوقين في عملية التنمية.

٣٢ - وقدمت اللجنة عن طريق صندوقها الاستئماني للتعاون التقني من أجل أنشطة عقد منطقة آسيا والمحيط الهادئ، دعما للأنشطة التدريبية والإعلامية التي يضطلع بها لصالح معوقي البلدان النامية في المنطقة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ عُقدت في سوفا بفيجي، حلقة عمل دون إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ ركزت على تنمية الروابط بين منظمات المعوقين وتعزيز أجهزتها الإدارية. وأسهمت اللجنة أيضا في إنشاء المنظمة الكمبودية للمعوقين، وافتتاح أول حلقة عمل للأشخاص ذوي العاهات المختلفة عُقدت في فييت نام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٣٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ عُقدت في بانكوك حلقة عمل تدريبية للمعوقات صدرت عنها وثائق عن البُعد المتعلق بنوع الجنس في خطة العمل لعقد المعوقين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وضمن نشاط المتابعة للحلقة، صدر منشور عن المشاكل التي تتعرض لها المعوقات ووزع في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي محفل المنظمات غير الحكومية المعقود بالتوازي مع المؤتمر في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وشملت أنشطة المتابعة التي قام بها المتدربون إصدار رسالة إخبارية عن المشاركة في محفل المنظمات غير الحكومية المذكور، وعقد حلقات عمل وطنية عن قضايا الجنسين في إطار الحركات الوطنية للمعوقين.

٣٤ - وتقدم اللجنة تعاونا تقنيا لثلاث مدن هي (بانكوك وبيجين ونيودلهي) في وضع مشاريع تجريبية لتنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة المتعلقة بتهيئة البيئات غير المعوقة للأشخاص المصابين بالعجز، لاستخدامها إن أمكن كمواقع نموذجية لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، استخدمت مدينة جوهور باهرو في ماليزيا المبادئ التوجيهية في وضع تصميمات خالية من العوائق في إطار مخططها العام لإعادة التطوير الحضري. وعن طريق وساطة اللجنة شارك موظفون تقنيون من البلدان النامية في المنطقة في حلقات عمل عُقدت في اليابان في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ عن تشجيع فرص الوصول.

٣٥ - وبغية تحسين الحالة فيما يتعلق بتوفير الأدوات المُعينة لفقراء المعوقين، عقدت اللجنة في جنوب الهند في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ حلقة عمل إقليمية عن الإنتاج والتوزيع المحليين للأدوات المُعينة للمعوقين. ويجري الاستعداد حاليا لإصدار منشور يتناول استعراضا ومعلومات إقليمية عن طرائق الإنتاج في الورش الصغيرة.

٣٦ - وتضمَّن آخر ما صدر من منشورات في هذا الصدد ما يلي: "المبادئ التوجيهية لتعزيز البيئات المادية غير المعوقة للأشخاص المصابين بالعجز" (ST/ESCAP/1492)، و "تعزيز البيئات المادية غير المعوقة للأشخاص المصابين بالعجز: حالات إفرادية" (ST/ESCAP/1510)؛ و "الشقيقات المستترات: النساء والفتيات المعوقات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" (ST/ESCAP/1548)؛ و "تشريعات تكافؤ الفرص للمعوقين وكفالة مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية: استعراض إقليمي" (ST/ESCAP/1622)؛ و "عقد المعوقين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: أهداف العمل والأبعاد المتعلقة بنوع الجنس" (ST/ESCAP/1669).

هاء - تنمية الموارد البشرية

٣٧ - يعيش ثلثا التسعمائة مليون شخص الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة في العالم في القارة الآسيوية، ويتركز أغلبهم في منطقة جنوب آسيا. وتتزايد نسبة الأمية بصفة خاصة بين الفتيات في جنوب آسيا وتتسبب في انعكاسات خطيرة على تنمية الموارد البشرية في تلك المنطقة دون الإقليمية. وبالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) اضطلعت اللجنة بسلسلة أنشطة لتنمية الموارد البشرية من أجل تحسين الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفتيات والنساء في جنوب آسيا.

٣٨ - وفي إطار مشروع للتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التنمية البشرية للنساء في جنوب آسيا عن طريق برامج إنمائية لاحقة لمحو الأمية، يجري صياغة برامج من هذا النوع في خمس بلدان في جنوب آسيا. وسيجري أيضا إعداد دليل عن صياغة برامج تنمية المرأة اللاحقة لمحو أميتها يركز خصوصا على المهارات المهنية والوظيفية من أجل تحسين نوعية حياتها. وسيجري تنفيذ برامج التنمية اللاحقة لمحو الأمية على الصعيد المحلي عن طريق المنظمات غير الحكومية الوطنية في كل بلد. وثمة مشروع آخر يتعلق بتعزيز إلمام المرأة بالقراءة والكتابة عن طريق بناء قدرات المنظمات المحلية في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ جرى في إطاره تقييم الاحتياجات وتكييف برامج الإلمام بالقراءة والكتابة للمتطلبات المحلية، وأعقبه تنفيذ برامج لمحو الأمية الوظيفية للمرأة على الصعيد المحلي.

٣٩ - ومع أن النمو الاقتصادي السريع القائم إلى حد بعيد على الاستثمار في الموارد البشرية يسهل خفض نسبة الفقر في بعض أجزاء منطقة اللجنة، ظل هذا النوع من الاستثمار ناقصا، وأدت عدم كفايته في بعض الحالات إلى زيادة تركيز الفقر في أجزاء أخرى من منطقة اللجنة. وفي ظل هذه الخلفية، أعدت أمانة اللجنة ثلاث دراسات عن تعزيز خدمات تنمية الموارد البشرية للفقراء، ركزت فيها على القضايا المختلفة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية باعتبارها وسيلة لتخفيف حدة الفقر. واعتمدت المنشورات على المواد التي عرضت على الحلقة التدريبية الإقليمية المعنية بتعزيز خدمات تنمية الموارد البشرية للفقراء، المعقودة في مانيلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٤٠ - وشرع كثير من البلدان النامية في المنطقة في مباشرة برامج شاملة للتنمية الريفية من أجل تخفيف حدة الفقر. وأحد العوامل المهمة وراء نجاح كثرة من هذه المشاريع هو تركيزها على مشاركة فقراء الريف، ليس فقط في التعرف على الأساليب المحددة للنهوض بالريف، بل أيضا على مشاركتهم في تصميم المشاريع وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها. واعترافا بهذا الإنجاز اختير موضوع المشاركة الشعبية في التنمية المجتمعية موضوعا لجائزة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٦، وسيجري اختيار الفائز بجائزة عام ١٩٩٦ من خلال هيئة محكمين مستقلة تجتمع في شباط/فبراير ١٩٩٧.

ثالثا - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

٤١ - في ضوء الأهمية المتزايدة التي توليها حكومات المنطقة إلى مسألة التنمية الاجتماعية، شاركت شعبة التنمية الاجتماعية والشعبة الاحصائية التابعتين للجنة، بدعم مالي من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في نشر طبعتي عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ من "دراسة الحالة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية". وانطوت كل طبعة منها على تحليل كمي وكيفي ومعلومات تتعلق بمختلف القضايا الاجتماعية كالفقر، وتوزيع الدخول، والتوظيف، والإنفاق الاجتماعي، والمساواة. وكرست طبعة عام ١٩٩٥ للقضايا المتصلة بتنظيم الأسرة والفقر؛ وعمالة الأطفال وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية؛ والمنظور المتعلق بالجنسين مع إشارة خاصة إلى فرص حصول المرأة على الوظائف المأجورة وأهمية مساهمتها في دخل الأسرة المعيشية. وتضمنت الطبعة أيضا فصلا عن قضايا السياسة الاجتماعية في قطاعات الصحة، والتعليم والضمان الاجتماعي، وتحليلا للمواضيع الجديدة مثل عدم الأمان والعنف والفساد في الحضر. وتضمنت طبعة عام ١٩٩٦ تشخيصا وتقييما لبرامج تخفيف الفقر وتحليلا للجوانب الأساسية لبرامج الإدماج الاجتماعي. وقد اعتمدت البيانات الاحصائية على الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

٤٢ - وفيما يتعلق بإدخال إصلاحات في السياسات الاجتماعية، عقدت عدة اجتماعات وأجريت أكثر من دراسة أسفرت عن إصدار سبع طبعات من المنشور المعنون "السياسات الاجتماعية" تتناول مواضيع مثل نظم التعليم، وإصلاح السياسة الصحية وبرامج الفقر. وعقد أيضا اجتماعان إقليميان للخبراء تصدى الأول لتحليل التغيرات التي لحقت في العقد الأخير بالهيكل الاجتماعي في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية، وتناول الثاني تقييم الإصلاحات المطبقة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي، وتحديد السياسات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين توزيع الدخول وزيادة معدلات التوظيف والارتفاع بإنتاجية العمال.

٤٣ - وفي الآونة الحالية، وبدعم مالي من الحكومة الهولندية، تضطلع الشعبة الاحصائية التابعة للجنة بمشروع لتشخيص وتقييم التقدم الاجتماعي والاقتصادي في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، والتعرف على

الأثر الناجم عن السياسات الاجتماعية المطبقة فيها. وفي الوقت نفسه، وبمساعدة من منظمة الدول الأمريكية تتولى تنفيذ مشروع مشترك عن السياسات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية. ويستهدف المشروع تقديم مساعدة وتدريب تقنيين في صياغة البرامج والمشاريع الاجتماعية وتقييمها. وتعقد اللجنة دورات دراسية إقليمية سنوية مدتها أربعة أسابيع تطبق فيها خطة منهجية لدراسة أثر التكلفة تتناسب مع المشاريع الاجتماعية.

٤٤ - واستجابة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي دعا اللجان الإقليمية إلى أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والأطراف الأخرى، بتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى لتقييم عملية متابعة القمة، تدرس اللجنة إمكانية عقد مؤتمر إقليمي في ساو باولو بالبرازيل في نيسان/أبريل ١٩٩٧ تشارك في رعايته منظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

باء - الشباب

٤٥ - اضطلعت شعبة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في غضون الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ بسلسلة من الأنشطة لدعم برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، بالتعاون الوثيق مع منظمة الشباب الأيبيرية الأمريكية. وشاركت الشعبة تحديدا في صياغة إطار نظري، وفي مناقشات أجريت في سلسلة اجتماعات للخبراء المعنيين ببرنامج العمل الإقليمي للنهوض بالشباب في أمريكا اللاتينية وخطته التشغيلية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وشاركت الشعبة أيضا في المؤتمر الأيبيري الأمريكي السابع لوزراء الشباب (المعقود في بوينس آيرس في آب/أغسطس ١٩٩٦) وهو المؤتمر الذي أقرت فيه الحكومات الأعضاء الخطة المذكورة.

٤٦ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ عقدت الشعبة حلقة دراسية في مقر اللجنة عن الفرص المتاحة للشباب للحصول على التعليم الثانوي والعمل في شيلي. وأدرجت التقارير البحثية المعروضة على الاجتماع في الأعداد أرقام ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من سلسلة منشورات "السياسة الاجتماعية". وأولى الاجتماع أهمية فائقة لشباب الريف باعتبارهم من أشد طوائف الشباب حرمانا في المنطقة. وفي عام ١٩٩٦ وبدعم من منظمة الشباب الأيبيرية الأمريكية واليونيسيف نشرت الشعبة بالاسبانية كتابا بعنوان "شباب الريف، التمدن والديمقراطية في أمريكا اللاتينية". وقدمت الشعبة أيضا مـُدخلا إلى المشاورة الأقاليمية المعنية بشباب الريف المعقودة في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما في عام ١٩٩٥، ووفرت التدريب للشبيبة الريفية العاملة في حلقة دراسية نظمتها شبكة شباب الريف في بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي)؛ وللمدربين العاملين في المكاتب الإقليمية للفاو وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنيين بالصحة الإنجابية لشباب الريف (باراغواي، وبوليفيا، وشيلي، وكولومبيا)؛ وللباحثين الشباب في المكسيك.

جيم - دور الأسرة في عملية التنمية

٤٧ - في متابعة لأنشطة السنة الدولية للأسرة صاغت أمانة اللجنة مجموعة مؤشرات عن أحوال الأسرة كوسيلة لتعزيز وضع السياسات السليمة الرامية إلى توطيد أركانها. وأتاحت "دراسة الحالة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية" لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ مؤشرات مستكملة عن وضع الأسرة، والأسر المعيشية. ومن ناحية أخرى، نشرت اللجنة دراسة بعنوان "عن التحولات الدفينة: الأسرة في أوروغواي" كجزء من مشروع للتنمية البشرية جرى تنفيذه بدعم مالي مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ١٩٩٥ أيضا قامت شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة بتوزيع المنشور المعنون "الأسرة والمستقبل: برنامج إقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" بالاسبانية والانكليزية، وأقامت علاقات وثيقة مع المنظمات المعنية في المنطقة.

٤٨ - وأخيرا، اشتركت اللجنة في اجتماعات نظمتها الدوائر الأكاديمية مثل المؤتمر الأيبيري الأمريكي الثالث، الذي نظمته في عام ١٩٩٥ جامعة فييل دي ريوس سينوس في البرازيل؛ وفي حلقة دراسية عن الأسرة عقدتها في أيار/مايو ١٩٩٦ جامعة كونسيبثيون في شيلي؛ وفي حلقة دراسية دولية عن الأوضاع الأسرية في أمريكا اللاتينية نظمتها أيضا في عام ١٩٩٦ جامعة كونسيبثيون.

رابعا - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

٤٩ - في ضوء تزايد الحاجة إلى تبادل المعلومات والأفكار عن أفضل سبل تعزيز سياسات واستراتيجيات التنمية البشرية أو ذات المحاور الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واصلت أمانة اللجنة تعاونها الوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية باستضافة وعقد عديد من الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تتصدى لنطاق واسع من قضايا التنمية الاجتماعية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك أجرت اللجنة دراسات وأصدرت عددا من المنشورات التقنية تناولت فيها قضايا اجتماعية.

٥٠ - وأولت أمانة اللجنة اهتماما فائقا للدور المحوري لمشاركة الجماهير في تنمية الموارد البشرية وإنجاز التحول الاجتماعي. وانطلاقا من ذلك، ساندت أنشطة مختلفة للمنظمات غير الحكومية، وقدمت في بلدان أفريقية عديدة مساعدة إلى المنظمات الشعبية ذات القواعد المجتمعية لوضع وتنفيذ مشاريع وبرامج عمادها المشاركة. وأحد أمثلة هذه المبادرات استهلال اللجنة إصدار منشور بعنوان "التنمية البشرية في أفريقيا" الذي يعد الوسيلة الرئيسية للإبلاغ عن الاتجاهات والتطورات في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية في أفريقيا. ويلقي المنشور الضوء على القضايا المهمة في ميدان التنمية البشرية ويستعرض التقدم المحرز والنكسات الحاصلة في تنفيذ الالتزامات المقطوعة من أجل تحسين التجربة الإنسانية في

القارة الأفريقية. وشملت المواضيع التي غطاها المنشور إنجاز الأهداف المتعلقة بالطفل وتوفير الصحة للجميع وكفالة التعليم الأساسي للجميع.

٥١ - ويؤدي مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية البشرية، بالتعاون مع لجنة المتابعة الوزارية الخمس عشرية، دورا حفازا في تنفيذ مختلف توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي أعقاب مشاورات مكثفة أجريت بشأن طبعة عام ١٩٩٥ من المنشور المعنون "التنمية البشرية في أفريقيا"، وافقت لجنة المتابعة الخمس عشرية على أن يتضمن الإصدار المقبل للمنشور مؤشرات قابلة للقياس تتيح تقييم التقدم المحرز في النهوض بالتنمية الاجتماعية على المستوى القطري. ومن ناحية أخرى يستخدم المنشور أيضا كأداة للرصد المشترك بين الوكالات على الصعيد الإقليمي.

٥٢ - وفي سياق المجهودات الشاملة لأمانة اللجنة، استأنفت أعمالها الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وفي هذا السياق أعـــدت منشورين يتناولان بالتحليل الأحـــوال الاجتماعيـة في المنطقة هما "تقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ١٩٩٥"، و "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، ١٩٩٥/١٩٩٤". وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنـــة فـي عـام ١٩٩٥ حلقات دراسية عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع المركز العربي للبحوث في القاهرة، والمدرسة الوطنية للإدارة والحكم في ياوندي (الكاميرون). وأولت اهتماما خاصا لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجالات تخطيط الموارد البشرية وتنميتها واستغلالها عن طريق حلقات العمل والدورات الدراسية والتدريب. وبالتعاون مع البرنامج الشامل للمرأة الأفريقية التي تعيش أوضاعا متأزمة التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نظمت مؤتمرا موضوعه "المركز القانوني للاجئات والمشردات في أفريقيا".

٥٣ - وأسفـــر مشروع مشترك مع اليونيسيف عن إصـــدار منشور في عام ١٩٩٥ بعنوان "أطلس الطفل الأفريقي" جاء كمتابعة لتوافق آراء داكار، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والموقف الأفريقي الموحد تجاه التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية في أفريقيا. ويركز الأطلس بصورة معبِّرة على طائفة المشكلات التي تواجه الأطفال الأفريقيين؛ وتؤكد الرسالة التي يحملها الأطلس في الأساس أن تنمية القدرات البشرية واستيفاء الاحتياجات الأساسية للطفل، شرطان حتميان وركنان أساسيان لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في أفريقيا.

٥٤ - وبالنسبة للمشكلات الصحية، عـُقدت حلقة دراسية لكبار المسؤولين عن الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأسر المعيشية في أفريقيا، أتاحت محفلا مهما التقى فيه الخبراء وصناع السياسة والتنفيذيين لدراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفيروس/المتلازمة على الأسر المعيشية والأفراد والمجتمع ككل. وعلاوة على ذلك، قام الخبراء بتقييم أثر الاستراتيجيات الوقائية المعروفة المتعلقة بالفيروس/المتلازمة مثل تشجيع استخدام العازل المطاطي وحملات

التوعية ومكافحة الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وأشاروا باتباع استراتيجيات عملية أخرى يمكن الاستعانة بها لوقف الانتشار السريع لوباء الفيروس/المتلازمة في أفريقيا.

باء - الشباب

٥٥ - يمثل الشباب قرابة ١٩ في المائة من مجموع السكان في أفريقيا، وهو رقم مرشح للتزايد في ضوء معدل النمو السكاني الراهن. ومن الجلي لذلك أن قطاع الشباب يمثل إمكانية رحبة لعملية التنمية البشرية في أفريقيا، خاصة عند النظر اليه في ضوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المعاكسة التي تسود المنطقة حاليا. وبناء على ذلك، نظمت أمانة اللجنة بالتعاون مع المركز الأفريقي لبرنامج شباب الكمنولث لعقد اجتماع فريق الخبراء الإقليمي المعني بالشباب والمخدرات والصحة. وأشارت النتائج التي توصل إليها الاجتماع إلى أن نطاق مشكلة المخدرات والمخاطر الصحية المترتبة عليها لم تستثن المنطقة الأفريقية وأن وباء إدمان المخدرات آخذ في الانتشار التدريجي في جميع أنحاء القارة مهددا جميع قطاعات المجتمع، وخاصة قطاع الشباب. وأشارت النتائج أيضا إلى تزايد معدل الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات مع اتجاه عدد متزايد من البلدان الأفريقية إلى التحول إلى مراكز للإنتاج والترانزيت. وأظهرت البيانات المتاحة أيضا أنه رغم حدوث الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي في جميع قطاعات السكان النشطين جنسيا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة، فإن معدل الإصابة بها بين الشباب (١٥ - ٢٥ سنة) مرتفع بشكل ملحوظ وآخذ في الزيادة بسرعة.

جيم - دور الأسرة في عملية التنمية

٥٦ - أعدت أمانة اللجنة ورقة بعنوان "أثر النزاعات السياسية وعدم الاستقرار السياسي على التقدم والتماسك الاجتماعيين في أفريقيا، مع التركيز على الأسرة". وأشارت الورقة إلى وجود عوامل كثيرة يمكن أن تتسبب في نشوء المنازعات في أفريقيا، أهمها على الإطلاق التنمية غير المتكافئة والتفاوت الفادح بين المجتمعات المختلفة داخل البلد نفسه، وغياب العملية الديمقراطية؛ وعجز الدولة عن ضمان أمن الأفراد؛ إضافة إلى عدة عوامل خارجية أخرى. وعزت الورقة جذور العنف في أفريقيا إلى الصراع على السلطة، والمنافسات القبَلية التقليدية والعداوات الشخصية. وباعتبار أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى لتنشئة الأطفال وتعليمهم، وباعتبارها أيضا ضحية العنف الأولى في أغلب الأحيان، أكدت الورقة على ضرورة بذل قصارى الجهد لحمايتها خلال فترات الصراع وبعدها، مثل فترات الحروب الأهلية.

٥٧ - وقدمت أمانة اللجنة أيضا دعما في شكل مدخلات فنية، إلى المركز الأفريقي للبحوث التطبيقية والتدريب في مجال التنمية الاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وشاركت في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في القاهرة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥.

خامسا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف - التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

٥٨ - نتيجة للاستثمارات التي بُذلت على مدى العقدين الماضيين في بناء الهياكل الأساسية للخدمات الاجتماعية بدأت مؤشرات التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تنبئ عن نمو مطرد في تحسن الخدمات الصحية والنواتج التعليمية الكميَّة، وفي مجال التغذية. ومع ذلك كان الاتجاه الأعم للحالة الاجتماعية في المنطقة يسير نحو التدهور. وبالإضافة إلى العوامل السياسية، أخذت الحالة تتفاقم جراء مجموعة من الأسباب تشمل، الزيادة النسبية في معدلات الخصوبة، وارتفاع معدلات النمو الحضري العشوائي (الهجرة من الريف إلى الحضر) وضعف نظم التعليم التي لا تعد الخريجين بشكل سليم للحصول على عمل منتج. وقد أسفرت هذه التطورات عن زيادة تردي الحالة فيما يتعلق بالبطالة والفقر في المنطقة.

٥٩ - وشهد العقد الماضي تحولا منهجيا في تقديم الخدمات العامة. وأصبحت تقدم باستمرار في جرعات صغيرة في محاولة لاحتواء نشوء أزمات حضرية متنامية. وباتت تقدم تحت ضغوط الرغبة في استيفاء احتياجات السكان المتنامين عددا مع الاستمساك في الوقت نفسه بقيود التكلفة. وكانت السمة الأساسية للعقد الماضي متمثلة في سعي القطاع العام إلى الانسحاب من سوق الإسكان والخدمات، مما أسفر عن انخفاض ملحوظ في معايير توزيع هذه الخدمات ونوعيتها وتكرارياتها. ومنذ أواخر الثمانينات وفي ظل ظروف صارمة للاقتصاد الكلي اعتمدت بلدان مثل مصر والأردن سياسات للتكيف الهيكلي لكي تفسح الطريق أمام خصخصة الخدمات العامة. وحتى الآن لم تتضح الكيفية التي أثَّرت بها هذه التدابير في تكاليف الخدمات المقدمة ونوعيتها ومعاييرها، أو أمكن الوقوف على أثرها النهائي على مستويات معيشة الجماهير ونوعية حياتها. ومع ذلك لوحظ في هذه البلدان ارتفاع فعلي في مستوى الفقر في المناطق الحضرية يبدو أنه تزامن مع الاتجاه التنازلي في توفير المنافع الأساسية للجمهور.

٦٠ - وفيما يتعلق بالبطالة، يؤدي الاتجاه الحالي إلى خصخصة القطاع العام من أجل تقليل الاعتماد على رعاية الدولة إلى تفاقم حالتها، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع معدل نمو السكان من الشباب. وسوف يجري التخلص من أعداد أكبر من العاملين الذين قضوا فترات طويلة في الوظائف الحكومية، وهم من ذوي المهارات المنخفضة التي لا تتيح لهم العثور على وظائف في القطاع الخاص. وربما تكون الخصخصة على وجه التحديد، والتكيف الهيكلي على وجه العموم مجديان من الناحية الاقتصادية، إلا أن نتائجهما الاجتماعية السلبية هائلة. وفي الوقت نفسه تسهم عولمة الاقتصاد العالمي في إضعاف المؤسسات غير القادرة على التنافس ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى مزيد من البطالة. وقد أسفرت هذه التطورات عن رقم مزدوج لمعدلات البطالة في التسعينات شمل المنطقة كلها. وتصل معدلات البطالة في البلدان غير المنتجة للنفط إلى مستويات تندرج بين المعدلات الأعلى في العالم كله، مع انخفاض متسارع في الأجور الحقيقية لا يقارن بأي منطقة أخرى، وبقاء متوسط دخل العامل بالأرقام الحقيقية عند المستوى الذي كان عليه في

السبعينات. وقد حدث هذا التدهور في الأجور رغم الاستثمارات الضخمة المبذولة في رأس المال البشري التي بزت أمثالها في أي منطقة أخرى. وحيث بقيت معدلات البطالة في العقد الماضي على حالها لفترات طويلة في معظم بلدان المنطقة، وبينما لا يلوح أي حل في الأفق، فسوف تؤدي هذه الحالة في نهاية المطاف إلى إطالة أمد البطالة في المنطقة.

٦١ - وباختصار، تواجه بلدان اللجنة عددا كبيرا من التحديات الجديدة مثل المشكلات التي يعاني منها سوق العمل في امتصاص الوظائف؛ وإعادة تشكيل هيكل التعليم؛ وتهيئة فرص العمل المنتج؛ والاختلالات الهيكلية في سوق العمل في كل بلدان اللجنة؛ والبطالة المقنعة في القطاع العام؛ وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل خاصة العاطلين لفترات طويلة؛ وإدماج الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لا سيما الشباب؛ وإعادة هيكلة القطاع العام وتقليل حجمه؛ وزيادة الضغوط لاتباع سبل نمو تقوم على اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ويحتاج حل هذه المشكلات إلى نهج جديدة إزاء رأس المال البشري تختلف كثيرا عن النُهج المتبعة في السابق، وهي حلول من غير المحتمل أن تتوافر على المستوى القطري. ورغم أن الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد الدولي معناه وجود سبيل مفتوح إلى الأسواق الأكبر، فإنه يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة حدة التنافس العالمي.

٦٢ - وبالنسبة لمسألة الفقر يتعين أن نلاحظ أن العوامل السياسية كالحروب والصراعات الداخلية وسوء إدارة الموارد المالية والبشرية تلعب دورا رئيسيا في زيادة حدة الفقر، ومع ذلك يعزى انتشار الفقر في المنطقة أيضا إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية نشأت مع الوقت مثل، المعدلات المرتفعة لنمو السكان التي لم يواكبها نمو اقتصادي كاف؛ وفوضى الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية المقترنة باتساع نطاق الأحياء الفقيرة في الحضر؛ وقلة فرص التوظيف للوافدين الجدد إلى سوق العمل. ومن ناحية أخرى يؤدي اجتماع سوء توزيع الدخول وعدم كفاءة مظلة التأمين الاجتماعي إلى زيادة انتشار الفقر.

٦٣ - ويتسم الوضع الراهن في كثير من البلدان بزيادة ما يواجهها من المصاعب الاقتصادية وتدهور القطاعات الاجتماعية وشدة زيادة معدلات البطالة. وقد أسفرت هذه التطورات عن افقار الطبقة الوسطى وخلق طائفة جديدة من الفقراء زادت بدورها من صعوبة تعريف الفقر والفقراء في المنطقة. وتتطلب المشكلات التي أوجدتها طائفة الفقراء الجديدة اتباع سياسات وتدابير محددة. لأن هذه الطائفة تختلف في نواحي معينة اختلافا كبيرا عن طائفة الفقراء التقليديين، فهي أميل إلى أن تكون أكثر تعليما وأفضل صحة على وجه العموم، وتتألف من أسر صغيرة العدد، وهي أكثر قابلية للتوظيف إذا أعيد تدريبها ببرامج موجهة بشكل مناسب.

٦٤ - وتدور العلل الاجتماعية الأخرى التي تواجه المنطقة حاليا حول قضايا الجريمة والتفكك الأسري وإساءة استعمال المخدرات وتهميش بعض الفئات الاجتماعية وتغريبها. ورغم أن بعض هذه المشكلات لا يزال محدود النطاق بالمقارنة بالحاصل في المناطق الأخرى، إلا أنها نمت عمليا في اثناء العقد الماضي بمعدلات أسرع تستحق الالتفات إليها باهتمام خاص. فانتشار هذه المشكلات الاجتماعية ونموها يرتبط

مباشرة بزيادة الفقر وقلة فرص العمل، لأن الفقر إذا اقترن بعدم القدرة على العثور على الوظيفة الملائمة يمكن أن يؤدي إلى الإحباط، الذي يؤدي بدوره إلى التطرف والعنف، ومن ثم يتسبب في عدم الاستقرار الاجتماعي. والحال هكذا، لا بد من التوصل إلى عقد اجتماعي جديد يتماشى مع الحقائق العالمية الجديدة من أجل تخفيف الفقر وتقليل معدلات البطالة.

٦٥ - وحتى تستطيع اللجنة التصدي لهذه المشكلات الاجتماعية المعقدة، اتجهت بصورة متزايدة إلى وضع المسائل الاجتماعية في قمة أولوياتها مثلما تفعل مع المسائل الاقتصادية. وفي ميدان تخفيف حدة الفقر، اضطلعت أمانة اللجنة بعدد من الدراسات التقنية عن مفهوم الفقر وقياسه ومحدداته في منطقة غربي آسيا. وفي دراسة عن قياس الفقر قامت اللجنة بوضع نموذج لتقدير الفقر يستند إلى عوامل الاستهلاك الخاص وكم الغذاء الذي يجري تناوله، والالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدل وفيات الرضع في بلدان المنطقة. وبتطبيق هذا النموذج جرى تقدير النسبة المئوية للسكان الفقراء في مختلف البلدان في عام ١٩٩٢. وثمة دراسة إقليمية ثانية بعنوان "الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي" تعرض ملفا للفقر في المنطقة يحلل مدى انتشاره وطبيعته ومسبباته. وقد اختصت الدراسة أربع مسائل لتقدير علاقاتها بالفقر هي: الديناميات السكانية، والعمالة، والصحة، والتعليم كما حددت فئات السكان الأشد تأثرا بالفقر.

٦٦ - وتُعد أمانة اللجنة في المنطقة التابعة لها عدة ملفات عن الفقر لبلدان أو مناطق منها العراق ولبنان والضفة الغربية وغزة. وبمجرد استكمال هذه الملفات القطرية والدراسات القطاعية سينتقل التركيز إلى تقييم تدابير السياسة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في اللجنة من أجل مكافحة الفقر. وستخصص المرحلة الأخيرة (فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩) من أجل اقتراح سياسات تنفيذية تستهدف القضاء على الفقر في المنطقة.

٦٧ - وبالنسبة لقضايا الاندماج الاجتماعي، اتجهت اللجنة إلى تركيز جهودها على زيادة تنمية المجتمعات المحلية في مناطق ريفية مختارة في سوريا ومصر عن طريق تعبئة القدرات المحلية وكفالة مشاركة الموارد البشرية المتاحة. ويلقى المشروع دعم متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية. وقد أجري التقييم النهائي للمشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وتتوفر حاليا احتمالات لتوسيع نطاقه ليشمل بلدان أخرى في المنطقة مثل لبنان. وسيجري في الوقت المناسب نشر دراسات المشروع والدروس المستخلصة من تنفيذه.

٦٨ - وتقدم أمانة اللجنة إلى الحكومات مساعدة ودعم تقنيين في سبيل إنشاء شبكات للتنمية البشرية المستدامة، وتقدم إلى الحكومات أيضا دعما في إعداد تقاريرها المتعلقة بالتنمية البشرية. ويتولى قسم التنمية البشرية في اللجنة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشروع بعنوان "مساعدة أولية للدعم الإقليمي للجهود الوطنية الرامية إلى كفالة استدامة الموارد البشرية". ويهدف المشروع إلى تنفيذ مفهوم التنمية البشرية المستدامة متوسلا في ذلك دعم الجهود الوطنية الرامية إلى اعتماد وتنفيذ المفاهيم والأساليب المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة. وتتركز الأهداف الأساسية للمشروع في دعم الجهود الوطنية

من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة وإنشاء آلية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ والمشاركة في نشر المعلومات عن التجارب الناجحة في مجال التنمية البشرية المستدامة والتطور النظري لمفهوم ومنهجية التنمية البشرية المستدامة، ووضع استراتيجية عربية للتنمية البشرية المستدامة وصياغة برنامج لتنفيذها.

٦٩ - ولتحقيق هذه الأهداف، خططت اللجنة للاضطلاع بالأنشطة المذكورة فيما يلي: إنشاء شبكات وطنية للتنمية البشرية المستدامة في أربعة بلدان على الأقل؛ وإشراك المؤسسات الحكومية ومعاهد البحوث المهتمة، وإنشاء شبكة إقليمية للتنمية البشرية المستدامة؛ وعقد حلقتي عمل عن التجارب العملية الناجحة في مجال التنمية البشرية المستدامة، الأولى في القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٥ عن التجربة المصرية في مجال التنمية البشرية، والثانية في الخرطوم عن التنمية المجتمعية؛ ونشر ست دراسات متخصصة عن التنمية البشرية المستدامة في العالم العربي.

باء - المعوقون

٧٠ - سعت اللجنة، في ميدان الإدماج الاجتماعي، وكمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إلى تشجيع دراسة الأنشطة المتصلة بالعجز لصالح الفئات والأفراد من الضعفاء والمحرومين. ولتحقيق ذلك، نشرت دراسة بعنوان "حالة النساء المعوقات ووضعهن الهامشي وتدابير دمجهن في المجتمع في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا".

٧١ - وافتتحت اللجنة في عمان المركز الإقليمي العربي لتدريب الكفيفات على الحاسوب. وجرى تنظيم هذا المشروع المستمر بالتعاون مع المركز الإقليمي لتأهيل وتدريب الكفيفات، ومقره أيضا في عمان، بتمويل مقدم من برنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز، وبدعم مقدم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. ويهدف المشروع إلى رفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكفيفات وتدريبهن على المهارات الحاسوبية الأساسية لزيادة فرص حصولهن على العمل.

٧٢ - وثمة برنامج آخر يتعلق بالمعوقين تضطلع به اللجنة يتمثل في استكمال ببليوغرافيا المسائل المتصلة بالعجز في المنطقة العربية، الذي نشر في عام ١٩٨٩. وتستكمل الببليوغرافيا على أساس نظام المعلومات العلمية المتكامل وسيجري نشرها في عام ١٩٩٧.

جيم - دور الأسرة في عملية التنمية

٧٣ - يجتاز هيكل الأسرة العربية عملية تحول جذرية. وتتسبب النزاعات العسكرية والاضطرابات السياسية وعملية التحضر السريعة والتصنيع والهجرة والتكنولوجيات الجديدة والسبل المتاحة للحصول على

المعلومات في تدهور تدريجي للقيم والسنن الاجتماعية التقليدية. كذلك، تترك العوامل الاجتماعية والاقتصادية بما فيها تزايد مشاركة المرأة في قوة العمل، آثارا على نسيج الأسرة في المنطقة وتسهم في صعود الأسرة النواتية وتغير الاتجاهات والقيم التي تؤثر في العلاقات بين أفراد الأسرة. وقد بدأت الأسر المعيشية الممتدة تتخلى عن مكانها للأسر النواتية في المناطق الحضرية والريفية سواء بسواء بسبب الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. وبالرغم من حصول هذا التغيير، لم ينشأ بديل عن الأسرة التقليدية، باعتبارها المؤسسة الاجتماعية ومصدر التماسك والتعاضد داخل المجتمع، رغم وجود كيانات أخرى تضطلع ببعض وظائفها.

٧٤ - وفي حين تظل الأشكال التقليدية للأسرة هي القاعدة في أكثر أنحاء المنطقة، أصبحت الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في العقود الأخيرة تفرض ضغوطا متزايدة بين أفراد الأسرة. وباتت هذه التغييرات تشكل تحديات صعبة للأسرة العربية ولمقرري السياسات المعنيين بالمحافظة على الاستقرار والتماسك الاجتماعيين. وتشمل هذه التحديات ضعف الروابط الأسرية الناجم جزئيا عن التنقل المكاني؛ والتحول التدريجي عن الأسرة الممتدة نحو أشكال الأسرة النواتية الأكثر مرونة؛ وزيادة التركيز على الفرد أكثر من التركيز على قيم الانتماء إلى الجماعة، وإعادة تعريف الأدوار والتوقعات التقليدية لأفراد الأسرة خاصة بالنسبة لدور المرأة كمانحة للرعاية، والاتجاه نحو شكل من أشكال المشاركة يقوم على قدر أكبر من المساواة وتقاسم المهام داخل الأسرة.

٧٥ - وخلال فترة السنتين الراهنة سيجري تناول قضايا الأسرة على حدة وفي سياق الأنشطة الأخرى: وسيجري إنشاء قاعدة بيانات عن السياسات والتدابير في مجال التصدي لأثر التغيرات الاجتماعية الحالية على المرأة والأسرة في المنطقة؛ وسيجري أيضا إصدار منشور بعنوان "ثبت مراجع مشروح عن المرأة العربية والأسرة: تقييم نقدي".

٧٦ - وفي متابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والسنة الدولية للأسرة، أنشئ برنامج عمل تنفيذي إقليمي من أجل زيادة النهوض بالمرأة العربية وتوطيد الأواصر داخل الأسرة العربية. ولتحقيق ذلك عقد في عمان في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وبعد انقضاء عام على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مؤتمر عربي لوضع برنامج عمل إقليمي وإنشاء آلية لمتابعة المؤتمر. واعتمد المؤتمر العربي برنامج عمل يحدد المشاريع المهمة في المجالات الثلاثة موضع الاهتمام الحاسم للمرأة والأسرة العربية وهي: الفقر، وصنع القرار، وقضايا الأسرة. وثمة مسائل أخرى تتصل بالأسرة تمس قضية التخفيف من حدة فقر المرأة عن طريق زيادة مقدراتها تتضمن إجراء دراسة استقصائية عن الأسر المعيشية التي يكون أربابها من النساء، ودراسة جدوى إنشاء مرافق لتوفير الائتمانات الصغيرة لإقراض النساء الفقيرات في المناطق الريفية والحضرية وربات الأسر ذات العائل الوحيد؛ ودراسة القيم المتغيرة لدى شباب الأسرة، مع التركيز على أزمة الهوية في المناطق المنكوبة بالصراع في أنحاء منطقة اللجنة.

- - - - -